

النفط يتراجع وسط مخاوف استمرار رفع أسعار الفائدة



تراجعت أسعار النفط، الأربعاء، مع تأثير السوق برفع أسعار الفائدة المحتملة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والتي يمكن أن تبطئ النمو وتقلل من استهلاك النفط، وتعوض انخفاض المخزونات الأمريكية والبيانات الاقتصادية الصينية القوية.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 7 سنتات إلى 84.70 دولار للبرميل. ونزل خام تكساس الوسيط الأمريكي خمسة سنتات إلى 80.81 دولار للبرميل.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا، رافائيل بوستيك، الثلاثاء: «إن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لديه على الأرجح زيادة أخرى في سعر الفائدة لمحاربة التضخم».

رفع أسعار الفائدة

وتقدر الأسواق فرصة 86% أن يرفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع مايو/أيار.

وتلقت الأسعار دعماً من تقرير صناعي أظهر أن مخزونات الخام الأمريكية انخفضت بنحو 2.68 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 14 أبريل/نيسان، وفقاً لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي، الثلاثاء. وقالت

المصادر: «إن مخزونات البنزين ونواتج التقطير تراجعت الأسبوع الماضي». ومن المقرر صدور تقرير المخزون الرسمي لإدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائي لوزارة الطاقة الأمريكية، الأربعاء.

نمو اقتصاد الصين

وفي الوقت نفسه، نما اقتصاد الصين، أكبر مستورد للنفط الخام، أسرع من المتوقع بنسبة 4.5% في الربع الأول، بينما ارتفع إنتاج مصافي النفط في البلاد إلى مستويات قياسية في مارس/ آذار، حسبما أظهرت البيانات. قال بريان مارتن ودانيال هاينز، المحللان من «إيه إن زد»، في مذكرة: «لقد نفذ صبر السوق بشأن تأثير إعادة فتح الصين على الطلب. وحقيقة أن اقتصادها ينمو بأسرع وتيرة له في عام، يجب أن ينعش جيداً الطلب في الأشهر المقبلة».

وأضافا: «لكن هذا يقابله ضعف في أماكن أخرى»، في إشارة إلى تراجع هوامش تكرير الديزل ووقود الطائرات مما يشير إلى تراجع الطلب العالمي.

نواتج التقطير وشقوق البنزين من آسيا إلى أوروبا ضعيفة، وسط تباطؤ الطلب وزيادة إمدادات المنتجات في السوق. ومما يزيد الضغط على معايير النفط أن شركات التكرير الآسيوية تواصل ضبط الخام الروسي في أبريل/ نيسان. واستحوذت الهند والصين على الغالبية العظمى من النفط الروسي حتى الآن في أبريل/ نيسان، بأسعار أعلى من سقف (السعر الغربي البالغ 60 دولاراً للبرميل، وفقاً لحسابات متعاملين و«رويترز»). (رويترز)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.